إستراتيجية تطوير الصناعات التحويلية لتحقيق التنويع الاقتصادي خارج النفط - الإمارات العربية المتحدة نموذجا

Development strategy of manufacturing industries to achieve economic United Arab Emirates Model - diversification outside oil

د. نوي نبيلة، أستاذمحاضر قسم ب، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.

تاريخ الاستلام: 2017/04/15 ؛ تاريخ المراجعة : 2017/05/03 ؛ تاريخ القبول : 2017/06/30

مستخلص:

حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على إستراتيجية الإمارات العربية المتحدة في تطوير قطاع الصناعات التحويلية لتحقيق التنويع الاقتصادي خارج النفط.

توصلنا إلى النتائج الهامة التي حققتها الإمارات في تنويع اقتصادها بعيدا عن النفط، بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات أهمها تنويع الناتج المحلي وتنويع الصادرات. كما توصلنا إلى الدور الهام الذي لعبه قطاع الصناعات التحويلية في تحقيق التنويع. يرجع السبب الرئيسي في هذا النجاح إلى إصرار الدولة على تنويع مصادر الدخل من جهة ووجود إستراتيجية واضحة بعيدة المدى لتطوير القطاع الصناعي وضمان إسهامه في تنويع الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: ستراتيجية، التنويع، الصناعات تحويلية.

Abstract:

This study aims to identify UAE strategy in developing the manufacturing industry in order to achieve economic diversification. We have concluded to a set of results achieved by the UAE in diversifying its economy outside oil, based on a number of indicators, the most important of which are: Diversification of GDP and Diversification of exports.

In addition, we have noticed the important role played by manufacturing industry in achieving diversification. This success is basically due to the State's insistence on diversifying sources of income from a side, andfrom the other side; to the clear long-term strategy concerning the development of the industrial sector as well as insuring its contribution in economic diversification.

Key words: The strategy, The diversification, The manufacturing Industry.

المؤلف المرسل: نوي نبيلة، البريد الالكتروني: noui.n34@gmail.com

مقدمة

يحضى التنويع الاقتصادي بأهمية كبيرة خاصة بالنسبة للدول النفطية، التي تعاني اقتصادياتها من التبعية شبه التامة لقطاع النفط. هذا القطاع الذي يتميز بعدم الاستقرار نتيجة التقلب الشديد في أسعار النفط في الأسواق الدولية، فضلا عن إمكانية نضوب النفط، وهو ما يطرح تحدي الاستدامة لهذه الاقتصاديات. لتجنب هذه المخاطر تسعى الدول النفطية- على غرار الإمارات العربية المتحدة- إلى تنويع اقتصادها من خلال تطوير قطاع الصناعات التحويلية.

تعتبر الصناعات التحويلية قطاعا واسعا ومتنوعا، وقد أجمعت اغلب الدراسات أن القطاع الصناعي الأكثر تأثيرا على الاقتصاد، نتيجة قدرته العالية على التشابك مع بقية القطاعات في الاقتصاد، كما انه القطاع الأقدر على إنتاج منتجات متنوعة يمكن من خلالها تنويع الصادرات وتقليل الارتباط شبه التام بقطاع النفط.

غير أن تطوير قطاع الصناعات التحويلية يتطلب إعداد إستراتيجية واضحة المعالم وبعيدة المدى تضمن استخدام الموارد بكفاءة في إرساء صناعات فعالة ناجحة قادرة على المساهمة في تنويع الاقتصاد.

هذا ما سنحاول اختباره من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

" ما الإستراتيجية المعتمدة في الإمارات العربية المتحدة لتطوير قطاع الصناعات التحويلية بما يسهم في تنويع الاقتصاد؟"

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا الدراسة إلى المحاور التالية:

- **المحور الأول:** الصناعات التحويلية والتنويع الاقتصادي؛
- **المحور الثاني:** الصناعات التحويلية والتنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة.

المحور الأول: الصناعات التحويلية والتنويع الاقتصادي

1.1. تعريف التنويع الاقتصادي

كان الاقتصاديون سابقا يركزون في تعريف التنويع الاقتصادي على تنويع الصادرات، بمعنى السياسات المعتمدة لزيادة أنواع السلع في محفظة التصدير، ويضيف البعض وصول هذه السلع إلى عدد أكبر من الأسواق الخارجية.[1] لكن التنويع الاقتصادي لم يعد منحصرا في

[1] Stephen M. Kapunda, [2003]: «porerty Eradication in Botswana», Sournal of African studies, No.2, p. 51.

هذا المعنى الضيق وتوسع ليعرف بأنه " العملية التي يمكن من خلالها تحقيق مجموعة متزايدة من المنتجات/ الممارسات داخل النشاط الاقتصادي".[1]

يعرف التنويع أيضا بأنه: "توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد، ذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا".[2] بالنسبة للدول النفطية يعني التنويع الاقتصادي "تخفيض الاعتماد على قطاع النفط وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي وصادرات غير نفطية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية".[3]

2.1. مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

استخدمت عدة مؤشرات لقياس التنويع الاقتصادي منها: مؤشر Ogive (the ogive index) مؤشر Entropy (Entropy Index) ، مؤشر هيرفندال- هيرشمان (Herfindahl–Hirschman index).

1.2.1. مؤشر Ogive (the Ogive index)

أستخدم المؤشر لأول مرة من قبل Tress (1938) لقياس درجة التنويع الاقتصادي[4] ويعطى مؤشر Ogive بالعلاقة التالية:[5]

$$OGV = \sum_{i=1}^{N} \frac{(si - 1/N)^2}{1/N}$$

حيث :

N هو عدد القطاعات في الاقتصاد.

Si إسهام كل قطاع إلى إجمالي إسهام كل القطاعات في الاقتصاد.

---

[1] عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة [2014]: "التنويع الاقتصادي. مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 31، ص.57.

[2] Zhang L.Y [2003]: «Economic Diversification in the context of climate change», Teheran: United Nations, p.6.

[3] Aissaoui.A [2009]: «The Challenges of diversifying Petroleum-Dependant Economies: Algeria in the context of the Middle-East and North-Africa», Arab Petroleum Investments Corporation, Middle East Economic Survey, Vol.LII, No. 22, p.6.

[4] Michael J. Wasylenko and Rodney A. Erickson [1978]: «On Measuring Economic Diversification», University of Wisconsin Press, p. 2.

[5] Nicole Palan [2011]: «Measurement of Specialization – The Choice of Indices», FIW Working Paper N° 62, p.2.

إذا كان OGV = 0 فإن النشاط الاقتصادي موزع على عدد كبير من القطاعات الاقتصادية، وهو ما يشير إلى تنوع كبير في الاقتصاد. كلما ارتفعت قيمة OGV فإن ذلك يدل على ضعف تنويع الاقتصاد.

2.2.1. مؤشر Entropy (Entropy Index)

كان الاقتصادي Attaran (1986) أول من استخدم مؤشر Entropy لقياس التنويع الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعرف وفق العلاقة التالية:[1]

$$ENT = \sum_{i=1}^{N} Si \ln\left(\frac{1}{Si}\right)$$

حيث:

N هو عدد القطاعات في الاقتصاد.

Si إسهام كل قطاع إلى إجمالي إسهام كل القطاعات في الاقتصاد.

ln لوغاريتم.

ENT= 0 يعني تركز النشاط الاقتصادي في قطاع واحد، وكلما ارتفعت قيمة المعامل دل ذلك على تنوع الاقتصاد.

3.2.1. مؤشر هيرفندال- هيرشمان (Herfindahl–Hirschman index)

يعد معامل هيرفندال- هيرشمان (Herfindahl–Hirschman) من أكثر المؤشرات استخداما في قياس التنويع الاقتصادي. يعتمد المعامل على قياس تركيبة وبنية ومدى تنوع عدد من المتغيرات وهي : الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات، الصادرات، العمالة، تراكم رأس المال.

استخدم المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير. ويعبر عن معامل هيرفندال- هيرشمان بالصيغة التالية :[2]

[1] Hoa Phu Duy Tran [2011]: «Industrial Diversity and Economic Performance: A Spatial Analysis», Dissertations and Theses from the College of Business Administration, Paper 19, p.7.

[2] United Nations Conference on Trade and dDevelopment: UNCTAD, « Handbook of Statistics», Nations Unies, New York et Genève, 2008, p.4.

$$H=\frac{\sqrt{\Sigma(\frac{Xi}{X})^2}-\sqrt{\frac{1}{N}}}{1-\sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث:

N: عدد النشاطات

Xi: قيمة المتغير في النشاط i

X: القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات

تتراوح قيمة معامل هيرفندال- هيرشمان بين الصفر والواحد ($0 \leq H \leq 1$).

فإذا كان $H=0$ فان هناك تنوعا كاملا للاقتصاد.

وإذا كان $H=1$ فان مقدار التنوع يكون معدوما.

بمعنى كلما اقتربت قيمة معامل هيرفندال- هيرشمان من الواحد كان ذلك دليلا على ضعف التنويع الاقتصادي.

4.2.1. نموذج المدخلات-المخرجات Out Put – InPut Model (I .O)

إن الفكرة الأساسية لجدول المدخلات – المخرجات أو **(I .O)** جاء بها الاقتصادي الأمريكي Leontief عام 1941 لوضع هيكل الاقتصاد الأمريكي من خلال تطوير نموذجا اقتصاديا لوضع علاقة بين المدخلات والمخرجات له، ويعرف أيضا بنموذج التشابك القطاعي لليونتيف.[1]

يقوم هذا التحليل على أساس وجود الاعتماد المتبادل بين القطاعات والصناعات المختلفة في الاقتصاد الوطني. فكل صناعة أو قطاع يأخذ احتياجاته من القطاعات الأخرى لكي ينتج، هذا إلى جانب أن إنتاجه سوف يوجه إلى القطاعات الإنتاجية الأخرى و أيضا إلى قطاعات الطلب النهائي من المستهلكين محليا ودوليا.[2]

3.1. أهمية الصناعات التحويلية في تحقيق النمو والتنويع الاقتصادي

منذ القرن الثامن عشر كان قطاع الصناعة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي لكثير من الدول المتقدمة والنامية. ومع نمو قطاع الخدمات بشكل مضطرد وارتفاع مساهمته إلى حوالي 70 %من قيمة الناتج المحلي العالمي، والتطور الكبير لقطاع الاتصالات والمعلومات خلال

[1]Ezra Davar [2005]: «Leontief and Walras: Input-Output and Reality », 15th International Input-Output Conference Beijing, China P.R. 27 June – 1 July, pp. 7-9.
[2]John E. Wagner [2000]: «Regional Economic Diversity: Action, Concept, or State of Confusion », the journal of regional analysis and policy, p.11.

السنوات الماضية، وانخفاض نسبة المشتغلين في القطاع الصناعي في مختلف دول العالم أثيرت تساؤلات حول المدى الذي سيلعبه قطاع الصناعة في النمو الاقتصادي العالمي مستقبلا خاصة للدول النامية. وقد أشارت الدراسات العديدة انه على الرغم من تراجع مساهمة القطاع في الناتج المحلي وتشغيل الأيدي العاملة على الصعيد العالمي في السنوات الأخيرة بالمقارنة مع منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، إلا أن الكثير منها أشار إلى انه سيبقى محركا أساسيا للتنمية الاقتصادية لعديد من الأسباب، لعل أهمها:

- يبقى القطاع الصناعي احد القطاعات المناسبة لاستيعاب الأيدي العاملة المتزايدة خاصة في الدول النامية؛

- إن هذا القطاع يشكل محور عملية الإبداع والابتكار، وان القطاعات الأخرى الخدمية تعمل على تقديم الخدمة لهذا القطاع من خلال علاقتها التشابكية الخلفية والأمامية القوية معه، وبالتالي لا يمكن لهذه القطاعات أن تنمو بشكل مستدام ما لم يحقق القطاع الصناعي نموا مضطردا؛

- تسهم تنمية قطاع الصناعة في تنويع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات وتوفير موارد النقد الأجنبي وعلاج مشاكل عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية وذلك من خلال تصنيع سلع تحل محل الواردات أو تصنيع سلع للتصدير.

المحور الثاني: الصناعات التحويلية والتنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة

1.2. التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة

يمثل النفط القطاع الرئيسي في معظم اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، وقد أدركت هذه الدول أن الاعتماد على هذا القطاع يمثل خطورة كبيرة على الاقتصاد الوطني وقد يعرضها بصورة دائمة للتقلبات نتيجة للتغيرات في أسواق النفط، مثل تراجع الطلب وانخفاض الأسعار. لقد بذلت دولة الإمارات جهودا كبيرة خلال الفترة الماضية في مسار تنويع اقتصادها، وتقليل الاعتماد على النفط بصورة كبيرة.

1.1.2. التنويع في النشاطات الإنتاجية

تتضح جهود الدولة في مسار التنويع الاقتصادي من خلال تتبع مساهمات القطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي، حيث انخفضت مساهمة قطاع النفط وارتفعت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خاصة منذ سنة 2000، حيث ارتفعت من

56.64% سنة 2001 إلى 68.56% سنة 2014، مما يدل على تراجع دور القطاع النفطي في حجم الناتج المحلي الإجمالي ونجاح سياسة الدولة في تنويع قاعدة النشاطات الاقتصادية.[1]

الشكل رقم (01): مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات

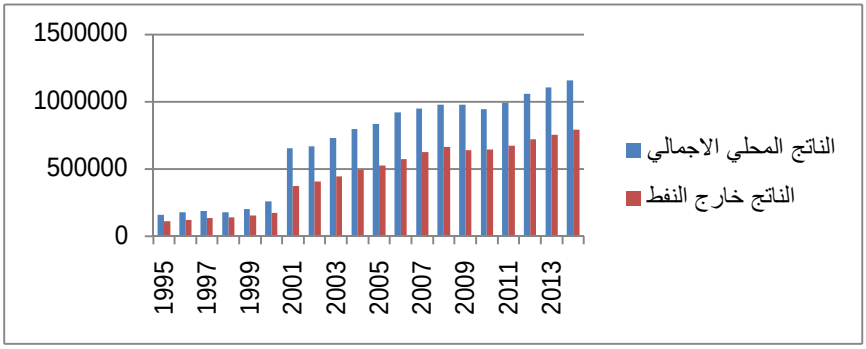

Source: Department of Economic Statistics - National Accounts Division.

يحتل قطاع الصناعة التحويلية المرتبة الثالثة من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 14% سنة 2016، بعد قطاع تجارة الجملة والتجزئة وقطاع النقل والتخزين وقطاع الاتصالات ما يعكس أهمية الصناعة ودورها الحيوي في تعزيز التنوع الاقتصادي.[2]

2.1.2. تنويع الصادرات

سجلت الإمارات العربية المتحدة تطورا ايجابيا في تنويع الصادرات خارج النفط، حيث يبين الشكل الموالي انخفاض قيمة صادرات المحروقات مقابل زيادة في الصادرات خارج المحروقات.

[1] Department of Economic Statistics - National Accounts Division.
[2] Ibid.

الشكل رقم (02): هيكل صادرات الإمارات بين 1995 و2014

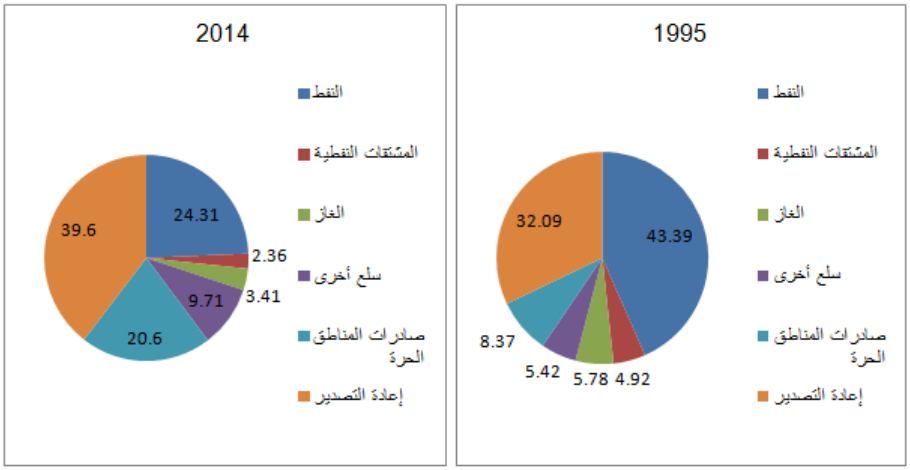

Source: Department of Economic Statistics - National Accounts Division.

تصاعد حجم الصادرات غير النفطية للدولة إلى 951.6 مليار درهم سنة 2014 مقابل 398.8 مليار درهم سنة 1995، وبمعدل نمو سنوي قدر بـ 15.9%. وقد جاء هذا النمو نتيجة زيادة الصادرات السلعية غير النفطية إلى نحو 132.2 مليار درهم سنة 2014 مقابل 56.5 مليار درهم في عام 1995، وبمعدل نمو سنوي بلغ 38.2% في المتوسط. وارتفاع حجم السلع المعاد تصديرها إلى نحو 538.8 مليار درهم سنة 2014 مقابل 33.4 مليار درهم سنة 1995 بمعدل نمو سنوي بلغ13.9%.[1]

[1]Department of Economic Statistics - National Accounts Division.

3.1.2. تنويع الإيرادات الحكومية

يوضح الشكل الموالي هيكل الإيرادات لدولة الإمارات.

الشكل رقم (03): هيكل الإيرادات العامة في الإمارات بين 1995 و2014

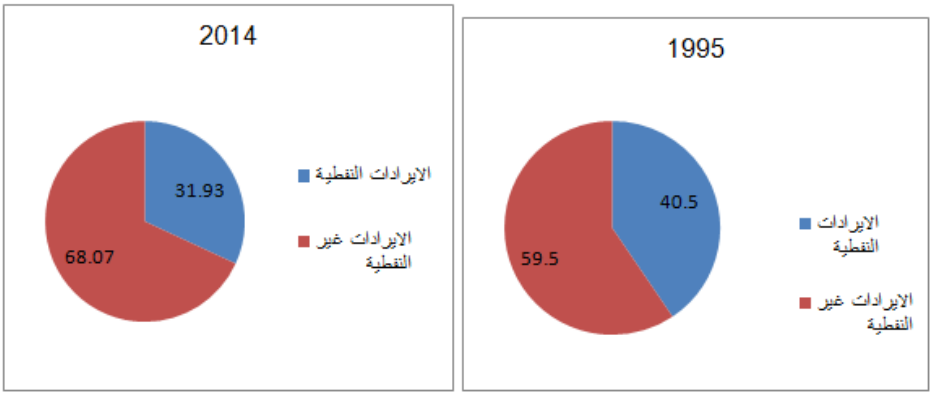

Source: Department of Economic Statistics - National Accounts Division.

ارتفعت الإيرادات غير النفطية من 8.5 مليار درهم سنة 1995 إلى 154.542 مليار درهم سنة 2014 (تضاعفت أكثر من 17 مرة خلال فترة الدراسة)، وهو ما يعتبر قفزة هامة في زيادة الإيرادات غير النفطية. هذه القفزة التي بدأت من سنة 2001، حيث ارتفعت نسبة الإيرادات غير النفطية من 30.88% سنة 2001 إلى 68.07% سنة 2014. حيث زادت الإيرادات غير الضريبية بـ 307.609 مليار درهم خلال الفترة 2001-2014 وارتفعت أرباح الشركات بـ 17.6999 مليار درهم خلال نفس الفترة.[1]

4.1.2. تنويع تراكم رأس المال الثابت

شهدت دولة الإمارات منذ العام 2005 وحتى الآن مرحلة ازدهار اقتصادي غير مسبوقة، رسمت ملامحها توجهات السياسة الاقتصادية للدولة، من خلال ضخ استثمارات ضخمة بكافة القطاعات غير النفطية لتعزيز سياسة تنويع مصادر الدخل والارتقاء بالدولة إلى مصاف الدول المتقدمة اقتصاديا، وجاء في مقدمتها قطاعات الصناعات التحويلية والسياحة والإنشاءات والطاقة، وأيضا القطاع النفطي للمحافظة على القدرات الإنتاجية وتنميتها تحسبا للزيادة المستقبلية في الطلب على النفط، إضافة إلى تنفيذ المشروعات الإستراتيجية الكبرى وصيانة

[1]Department of Economic Statistics - National Accounts Division.

وتنمية مرافق البنية التحتية، فتطورت نسبة مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ الاستثمارات في مختلف الأنشطة الاقتصادية. يوضح الشكل (04) تكوين رأس المال الثابت في الدولة.

الشكل رقم (04): تكوين رأس المال الثابت في الإمارات بين 1995 و2014

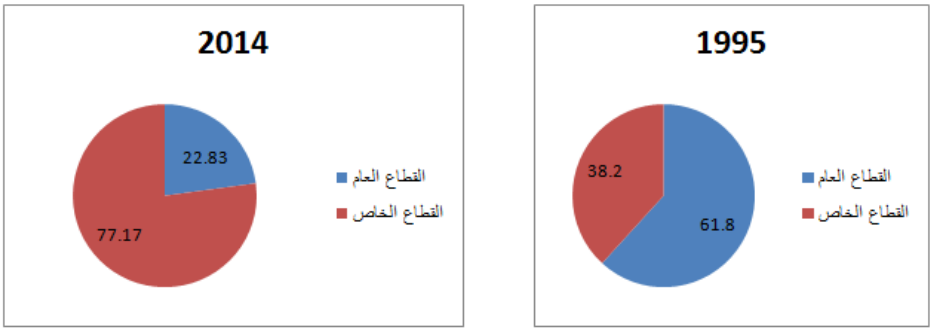

Source: Department of Economic Statistics - National Accounts Division.

2.2. دور قطاع الصناعات التحويلية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة

يأتي اهتمام الدولة بتنمية قطاع الصناعة باعتبارها عصب الجهاز الإنتاجي وحجر الزاوية في تكوين ركائز اقتصاد إنتاجي حقيقي وقاطرة التنمية ومحركها الرئيسي، إذ أنه القطاع الذي يمكن أن تقوم حوله كافة جهود التنمية وتعول عليه الدولة في إحداث طفرة تنموية وتحقيق مزيد من النمو، ويسهم في إرساء نظام اقتصادي معرفي مستقر ومستدام قائم على الابتكار والبحث والتطوير، يتميز بالتنوع ويشجع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشراكة مع الاستثمارات الأجنبية، بجانب قدرته على تحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي وتنمية الصادرات وتعزيز مكانة الدولة في التجارة الدولية .

شهد قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة 2001 – 2015 متوسط معدل نمو بلغ نحو 7.2% وتطورت نسبة مساهمته في الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية لتصل إلى نحو 14% عام 2016 بعد أن كانت نحو 0.8 % عام 1975.[1]

[1] قاعدة بيانات هيئة الإمارات للتنافسية والإحصاء.

الجدول رقم (01): تطور ناتج الصناعات التحويلية عن الفترة 2001 – 2015 (القيمة : مليار درهم)

	2001	2005	2010	2015	متوسط معدل النمو السنوي%
ناتج التحويلية الصناعات	50.5	70.4	94.5	134.1	%7.2

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الإمارات للتنافسية والإحصاء.

تشمل الصناعات الرئيسية في الإمارات: الألمونيوم والكيماويات والبتروكيماويات والحديد والصلب وصناعة الطيران فضلا عن الأغذية والمشروبات والتبغ، منتجات الورق، المنسوجات والملابس والمنتجات الخشبية. ودعم هذا التطور الاستثمارات الضخمة، وإقامة المناطق الصناعية المتخصصة، وتشجيع جذب الاستثمارات الخارجية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة. يشير الجدول التالي إلى تطور عدد المشروعات الصناعية والعاملين بها وحجم استثماراتها بالدولة.[1]

الجدول رقم (02): تطور قطاع الصناعات التحويلية خلال السنوات 2010-2015

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد المنشآت الصناعية	4987	5212	5399	5635	5881	6084
الاستثمارات (مليار درهم)	106.8	110.1	120.4	121.3	125.2	127.6
عدد العاملين (ألف عامل)	392.5	401.4	408.9	417.7	427.6	435.9

المصدر: وزارة الاقتصاد ، قطاع الصناعة، الإمارات العربية المتحدة. .

من جهة أخرى يعد قطاع الصناعات التحويلية بالإمارات المحرك الرئيسي للتجارة الخارجية غير النفطية، حيث شكلت الصادرات الصناعية في عام 2012، (بما فيها إعادة الصادرات) 53% من إجمالي الصادرات غير النفطية وتعتبر هذه النسبة مرتفعة نسبيا. وزادت الصادرات الصناعية للإمارات من 8.3 مليار دولار في عام 2000 إلى 59.2 مليار دولار في 2012

[1] وزارة الاقتصاد، قطاع الصناعة، الإمارات العربية المتحدة.

مسجلة بذلك معدل نمو سنوي تراكمي قدره حوالي 18.%. وجهت في عام 2012 نسبة 77% من صادرات الإمارات الصناعية إلى آسيا، 10.4% إلى إفريقيا، 6.4% إلى أوروبا، والبقية إلى الولايات المتحدة واقتصاديات ناشئة أخرى. وعلى الرغم من الارتفاع في السلع الصناعية المستهلكة محليا مارات مع توسع الاقتصاد، هناك تقديرات بأن قيمة الصادرات الصناعية تفوق المستهلكة محليا.[1]

3.2. إستراتيجية الإمارات العربية المتحدة

جاء هذا التقدم المضطرد للصناعة نظرا لما أولته الدولة من أهمية كبيرة وخاصة لمعالجة الخلل في الهيكل الإنتاجي من حيث تقليص الاعتماد على قطاع النفط الخام والغاز, فكان العمل على تنوع وتعدد القطاعات المنتجة لتنويع مصادر الدخل سبيلها الرئيسي، وحظيت الصناعة باهتمام خاص من قبل صناع القرار فيها.

في المراحل الأولى للتنمية الصناعية في الدولة جرى التركيز على الصناعات الأساسية كثيفة الأيدي العاملة. لكن المراحل التالية للتطور والنمو شهدت اتجاها وتوسعا في الصناعات المكثفة رأس المال والقائمة على الابتكار والإبداع في الإنتاج , الأمر الذي أدى إلى تحقيق معدلات مرتفعة في هذا القطاع, كما تم توجيه استثمارات ضخمة لبناء المشاريع الكبيرة, والتوسع في إقامة المناطق الصناعية والمناطق الحرة لتشجيع القطاع الخاص على بناء المصانع بكل أنواعها. في هذه المناطق الصناعية تتكامل وتتوفر كل عناصر الدعم والتشجيع التي تقدم للصناعات والتي جذبت كثيرا من استثمارات القطاع الخاص المحلي والأ جنبي. ولم يقتصر التطور الصناعي الملفت الذي شهدته الدولة عند تلبية الاحتياجات المحلية بل أصبحت المنتجات الصناعية تصدر إلى الخارج.[2]

تدعم قطاع الصناعات التحويلية أكثر بالإستراتيجية الصناعية في إمارة أبو ظبي ضمن رؤية الإمارات 2013، تهدف هذه الإستراتيجية إلى:[3]

- تطوير قطاع صناعي قوي قائم على المعرفة؛
- تحقيق معدلات حقيقية للنمو الصناعي السنوي؛
- زيادة مساهمة القطاع الصناعي بالناتج المحلي الإجمالي؛
- زيادة حجم الصادرات الصناعية، وزيادة نسبتها في إجمالي صادرات الإمارات؛

[1] مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

[2] وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات ايجابية وريادة عالمية، ص15.

[3] دائرة التخطيط والاقتصاد، الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبو ضبي، ص 113.

- زيادة فرص العمل للمواطنين ضمن قطاع خاص قوي وديناميكي.

أفرزت الإستراتيجية الصناعية عددا من المخرجات الرئيسة:[1]

تمثل المخرج الأول منها في تحليل الوضع الحالي للقطاع الصناعي في الإمارة، وتحديد خمس مسائل هامة وحاسمة، لتحقيق التصنيع في أبوظبي وأهدافه على النحو المنصوص عليه في الرؤية الاقتصادية 2030. وهذه المسائل هي :

- رأس المال البشري؛
- تخصيص واستخدام، و تسهيل الحصول على الأراضي؛
- توفير المرافق وتسهيل الحصول عليها، وملائمة تكلفة المرافق؛
- تنسيق القطاع الصناعي؛
- قواعد الملكية للشركات الأجنبية.

كما حدد مكتب تنمية الصناعة التابع لدائرة التنمية الاقتصادية 13 قطاعا صناعيا مستهدفا، وذلك بناء على توصيات الخطة الإستراتيجية الصناعية للإمارة 2011 – 2015 والتي تم خلالها مراجعة الخطط لكافة الجهات ذات العلاقة بقطاع الصناعة بهدف تحديد القطاعات الصناعية الممكن استهدافها والتي تساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية لقطاع الصناعة.[2]

الجدول رقم (03): القطاعات الصناعية المستهدفة

- الصناعات البتروكيميائية	- الصناعات البلاستيكية
- صناعات الألمنيوم	- صناعات النقل
- صناعات الحديد والصلب	- صناعات التغليف
- صناعات معدات حقول النفط والمعدات الصناعية	- صناعات الطاقة المتجددة
	- صناعات المواد الغذائية
- صناعات المعادن المهندسة	- صناعات الطيران
- صناعات مواد البناء	- صناعات أشباه الموصلات

المصدر: وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات ايجابية وريادة عالمية، ص10.

[1] دائرة التنمية الاقتصادية، القطاع الصناعي ركيزة اقتصادية تتطور، مارس 2014.

[2] وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات ايجابية وريادة عالمية، ص10.

من جهتها قامت دائرة التنمية الاقتصادية متمثلة بمكتب تنمية الصناعة بتفصيل مخرجات الإستراتيجية الصناعية للوصول إلى الأنشطة الصناعية المستهدفة، وأولويات استهدافها ومتطلبات تنميتها وذلك من خلال مراجعة وتقييم كافة المراحل التي يمر بها المستثمر الصناعي عند تأسيس مشروع صناعي جديد بالإضافة إلى معالجة بعض التحديات والتي تكمن أولا في اعتماد خطط التطوير الصناعي للجهات المعنية عبر تنفيذ دراسة تفصيلية مستقلة للجدوى الاقتصادية لكل قطاع ونشاط صناعي أخذت في الاعتبار خطط الجهات المعنية، من أجل تفصيل الإستراتيجية الصناعية لكل قطاع . كما قام بتشغيل مركز خدمات الترخيص الصناعي للمشاريع الصناعية خارج المناطق الصناعية بمبنى دائرة التنمية الاقتصادية تأكيدا على الفصل بين الأدوار التطويرية والتنظيمية وتحديد أماكن التطوير في الأطر التنظيمية والتشريعية التي تحكم القطاع ووضع آلية ومعايير ترخيص على أساس متطلبات تنظيمية مفصلة حسب النشاط الصناعي وتسهيل إجراءات التأسيس على المستثمر الصناعي.[1]

ركز المكتب على المتطلبات الأساسية لتنمية القطاعات عبر تحليل كل قطاع على مستوى النشاط الصناعي وتقدير متطلبات الأراضي والبنية التحتية لتطوير كل نشاط، وذلك من خلال تحليل القطاعات الصناعية المستهدفة للوصول إلى الأنشطة الصناعية الفرعية، والتي نتج عنها تفصيل 19 قطاعا صناعيا لـ 176 نشاط. كما تم إعداد دراسة الجدوى السوقية للنشاط الصناعي عبر تحليل السوق المستهدف لكل نشاط وتحديد عوامل العرض والطلب، وتقدير حصة الإمارات السوقية وتحليل فجوة العرض والطلب وإقصاء 35 نشاطا صناعيا لعدم جدواها السوقية للمستثمر، بالإضافة إلى استعراض الجدوى الفنية للنشاط عبر تحليل متطلبات القرب من المواد الأولية وتحليل متطلبات الحد الأدنى للإنتاج وحواجز دخول المستثمر بالإضافة إلى هيكلية التكلفة من خلال تحليل هيكلية التكلفة للأنشطة وإقصاء الأنشطة التي لا يتوفر لها ميزة تنافسية في التكلفة حيث تم إقصاء 22 نشاطا صناعيا لعدم تنافسية الإمارة في هيكل تكاليفها.[2]

خاتمة

تطرقنا من خلال هذه الدراسة إلى إستراتيجية الإمارات العربية المتحدة في تطوير قطاع الصناعات التحويلية لتحقيق التنويع الاقتصادي. وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

[1] وزارة الاقتصاد، مرجع سابق، ص11.
[2] المرجع نفسه.

- توجهت دولة الإمارات العربية المتحدة في السنوات الأخيرة إلى تنويع الاقتصاد والتقليل من الاعتماد على النفط؛
- يتضح هذا التنويع من خلال انخفاض إسهام القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع إسهام القطاعات غير النفطية، فضلا عن ارتفاع الصادرات غير النفطية؛
- لعب قطاع الصناعات التحويلية دورا هاما في إستراتيجية تنويع الاقتصاد؛
- إن وضع إستراتيجية واضحة بعيدة المدى لتطوير قطاع الصناعات التحويلية يعتبر من أهم أسباب نجاح القطاع؛
- يعتبر تحليل الوضع الحالي لقطاع الصناعات التحويلية وتحديد نقاط القوة والضعف وتحليل القطاعات الصناعية المستهدفة نقطة البداية لتنفيذ هذه الإستراتيجية؛
- تحليل البيئة الخارجية وإعداد دراسة الجدوى السوقية للنشاط الصناعي عبر تحليل السوق المستهدف لكل نشاط وتحديد عوامل العرض والطلب ضروري لنجاح الإستراتيجية التطويرية للقطاع الصناعي؛
- تحسين المناخ الاستثماري وتوفير الدعم اللازم للصناعات الأكثر جذبا لاستثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي؛
- إقامة المناطق الصناعية والمناطق الحرة .
- **المراجع**
- **باللغة العربية**

1. عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة [2014]: "التنويع الاقتصادي. مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 31.
2. دائرة التنمية الاقتصادية، القطاع الصناعي ركيزة اقتصادية تتطور، مارس 2014.
3. دائرة التخطيط والاقتصاد، الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبو ضبي.
4. وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات ايجابية وريادة عالمية.
5. مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
6. قاعدة بيانات هيئة الإمارات للتنافسية والإحصاء.

- باللغة الأجنبية

7. Aissaoui.A [2009]: «The Challenges of diversifying Petroleum-Dependant Economies: Algeria in the context of the Middle-East and North-Africa», Arab Petroleum Investments Corporation, Middle East Economic Survey, Vol.LII, No. 22.
8. Department of Economic Statistics - National Accounts Division.
9. Ezra Davar [2005]: «Leontief and Walras: Input-Output and Reality», 15th International Input-Output Conference Beijing, China P.R. 27 June – 1 July.
10. John E. Wagner [2000]: «Regional Economic Diversity: Action, Concept, or State of Confusion », the journal of regional analysis and policy.
11. Michael J. Wasylenko and Rodney A. Erickson [1978]: «On Measuring Economic Diversification», University of Wisconsin Press.
12. Nicole Palan [2011]: «Measurement of Specialization – The Choice of Indices», FIW Working Paper N° 62.
13. Stephen M. Kapunda, [2003]: «poverty Eradication in Botswana», journal of African studies, No.2.
14. Zhang L.Y [2003]: «Economic Diversification in the context of climate change», Teheran: United Nations.
15. Hoa Phu Duy Tran [2011]: «Industrial Diversity and Economic Performance: A Spatial Analysis», Dissertations and Theses from the College of Business Administration, Paper 19.
16. United Nations Conference on Trade and development: UNCTAD, « Handbook of Statistics», Nations Units, New York et Genève, 2008.